الأستاذ : أحمد غرس الله
المادة : النحو العربي
السنة : أولى ماستر
التخصص : لسانيات عربية
الفوجان : ثمانية و تسعة
النوع : محاضرة

إعراب جمع المذكر السالم و ما يلحق به:

جمع المذكر السالم : هو ما يدل على أكثر من اثنين بسبب زيادة واو و نون أو ياء و نون في آخره ، زيادة تغني عن عطف المفردات المتماثلة في المعنى ، و الحروف ، والحركات ، بعضها على بعض [1] .

و إذا كان جمع المذكر السالم دالاّ - في الاصلاح النحوي - على أكثر من اثنين فما حدود هذه الزيادة ؟ أتنحصر في ثلاثة و عشرة و ما بينهما ، و لا تزيد على العشرة ، أو تزيد ؟ يرى سيبويه أن جمع المذكر السالم و جمع المؤنث السالم يدلان – في الغالب – على عدد قليل لا ينقص عن ثلاثة ، و لا يزيد على عشرة ، فهما كمجموع القلة التي للتكسير ، ينحصر مدلولها في ثلاثة و عشرة و ما بينهما .

حكمه الإعرابي :

يرفع بالواو نيابة عن الضمة ، قبلها مضموم و بعدها نون مبنية على الفتح ، مثل : " قد أفلح المؤمنون " ، و ينصب و يجر بالياء المكسور ما قبلها و ما بعدها نون مبنية على الفتح ، مثل : صَادَقْتُ المؤمنين ، و أثْنَيْتُ على المؤمنين ، مع العلم أن النون في آخر جمع المذكر السالم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب .

شروط ما يُجْمَعُ جمعَ مذكر سالما :

الاسم الذي يجمع جمع مذكر سالما نوعان : أحدهما العَلَمُ، و الآخر الصِّفة [2] .

(أ) يشترط في العلم أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث الزائدة ، و من التركيب ، مثل : (مُحَمَّدُونَ) ، أو (إبرَاهِيمُونَ) .فإن لم يكن الاسم علماً، مثل (رجل) لا يجمع بالواو و النون ، و كذلك إذا كان لغير مذكر ، مثل (زينب) ، فلا يقال (زينبون) و لا في سُعاد (سعادون) . و العبرة في التأنيث أو عدمه ليست بلفظ العَلم و إنما بمعناه ، و بما يدل عليه وقت الكلام ، فكلمة زينب أو سعاد ، إن كانت علما

---

[1] / انظر عباس حسن . النحو الوافي .ج :1 . ص :138

[2] / ليس المراد بالصفة النعت ، و إنما هو الوصف المشتق مثل : عالم ، فاضل ، كامل ، نبيل.

لمذكّر و اشتهرت بذلك عند النطق بها ، فإنها تجمع جمع مذكر سالما ، و كلمة حَامِد أو زيد إن كانت علما لمؤنث لم تجمع هذا الجمع .

- و كذلك لا يجمع العلم جمع مذكر سالما إذا كان مركبا تركيبا مزجيا ، مثل : خالوَيْهِ و سيبَوَيْهِ ، أو تركيبا عدديا ، مثل : ثلاثة عشرة أو أربعة عشرة أو تركيبا إسناديا ، مثل : فَتَحَ الله أو سَعْدٌ مُقْبِلٌ ، فإن هذه الأنواع من الأعلام لا تجمع مباشرة بالواو و النون ، بل يُستعان في جمعها بكلمة (ذُوُ) مجموعة على (ذَوُو) أو (ذَوِي) فتغنى عن جمعها.

- أما المركب الإضافي ، مثل : عبد الرحمن فيجمع صدره و يبقى العَجُزْ مضافا إليه على حالة الجرِّ ، مثل : عَبْدُو الرَّحْمَن ، أو عَبْدِي الرحمن .

- و كذلك لا يجمع هذا الجمع ما كان آخره علامة تثنية ، مثل : المُحَمَّدَانِ أو المُحَمَّدَيْنِ إذا كان علما على شخص ، و كذلك ما كان آخره علامة جمع المذكر ، مثل : المُحَمَّدُونَ و المُحَمَّدِينَ (علمًا على شخص) [1] .

(ب) أما النوع الثاني الذي يجمع جمع مذكر سالما فهو الصِّفَة (و هي الاسم المُشْتَقُ الباقي على وصفيته) . و يشترط فيها أن تكون صفة لمذكر عاقل ، خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفْعَلَ فَعْلاَءَ ، و لا من باب : فَعْلاَنَ فَعْلَى ، فلا يقال أبْيَضُونَ و لا أَحْمَرُونَ لأن مؤنث كل منهما هو بيضاء و حمراء ، و لا يقال سكرَانُونَ لأن مؤنث سَكْرَانَ هو سَكْرَى .

- و كذلك ما يستوى فيه المذكر و المؤنث لا يجمع جمع مذكر سالما : كصيغة (مِفْعَال) : مثل : مِهْذَار[2] ، و (مِفْعَل) مثل : مِغْشَم [3] ، و (فَعُول) مثل : صَبُور، وشَكُور ، و (فَعِيل) مثل : كَسِير ، و قَطِيع ، و هذا لأنه لا يمكن أن يكون المفرد دالا على المذكر و المؤنث و الجمع دالا على المذكر فقط ، فيقع اللَّبْس و الخَلْط .

- و كذلك لا يجمع جمع مذكر سالما إذا كانت الصفة خاصة بالمؤنث ، مثل : مُرْضِع ، حَامِل ، حَائِض ، و هذا منعا للتناقص بين ما يدل عليه المفرد و ما يدل عليه الجمع .

---

[1] / انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج :1 . ص :138

[2] / المهذر : الخلط و الكلام بما لا يليق .

[3] / المغشم : الذي لا يمنعه شيء عن قصده .

- و كذلك إذا كانت الصفة لمذكر ، لكنه غير عاقل لا تجمع هذا الجمع ، مثل : (صاهل صفة لفرس) فلا يقال صَاهِلُونَ .

- و كذلك إن كانت الصفة في آخرها تاء التأنيث ، مثل : (علاَّمة لكثير العلم) ، و (فهَّامَة لكثير الفهم) ، أو (راوية لكثير الرِّوَاية) .

و قد أشار ابن مالك إلى كل ما سبق بقوله :

و ارْفَعْ بواوٍ ، وبياَ اجْرُرْ و انْصِبْ سَالِمَ جَمْع " عامِرٍ و مُذْنِبٍ "

و معنى البيت :

أن جمع المذكر السَّالم يرفع بالواو ، و ينصب و يجرُّ بالياء مثل : جمع عَامِر (عَلَم) تقول فيه : جَاء عَامِرُون ، رَأيْتُ عامِرِين ، سَلمْتُ على عَامِرين ، و كذلك جمع مذنبٍ (صفة) ، تقول فيها : المُذْنِبُون مُعَاقبُون ، أَمْقُتُ المُذْنِبين ، و ابتَعد عن المُذنِبين .

الملحق بجمع المذكر السالم

هو ما حمل عليه في الإعراب ، أي ما يعرب إعرابه و إن لم يكن يتوفر على جميع شروط هذا الجمع ، فقد ورد في اللغة العربية كلمات فقدت جميع شروط ما يجمع جمع مذكر سالما ، و لكنها سمعت عن العرب مجموعة جمعه فألحقها النحاة به ، فهي ترفع بالواو و تنصب و تجر بالياء .

و الكلمات الملحقة بجمع المذكر السالم قليلة ، و كلها سماعية لا يقاس عليها لشذوذها ، غير أنه يجب معرفتها لفهمها حين ترد في النصوص القديمة ، و من هذا النوع من الكلمات ما يأتي [1] :

(1) ألفاظ العقود العددية : (عشرون و بابه : عشرون – ثلاثون .....تسعون) ، ألحقت ألفاظ العقود العددية بجمع المذكر السالم ، لأنها لا واحد لها من لفظها و لا من معناها ، فلا يقال مثلا عشر .

(2) و منه أيضا كلمة (أهْلُونَ) : مفردها (أهْلٌ) لكنه ليس عَلَما و لا صفة ، قال الشاعر :

و مَا المَالُ و الأهْلُونَ إلاَّ وَدَائِعُ و لاَبُدَّ يوْمًا أنْ تُرَدَّ الوَدَائِعُ

[1] / انظر ابن عقيل . شرح ابن عقيل .ج :1. ص : 63 - 65

(3) و منه أيضا كلمة (أُولُو)[1] ، ليس لها مفرد من لفظها و لكن لها مفرد من معناها و هو صاحب ، ففي قولنا : المخترعُونَ أُولُو فضلٍ - أي أصحاب فضلٍ ، (أُولُو) خبر المبتدأ مرفوع و علامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم ، و كذلك في حالتي النصب و الجر ، في مثل : كان المخترعون أُولي الفضل ، و انتفعت من أولي الفضل ، فالياء في هذين المثالين هي علامة النصب أو الجر نيابة عن الفتحة أو الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

(4) و منه (عَالَمُونَ) بفَتْحِ اللاَّم ، و مفردها (عَالَمٌ) و هو ما سوى الله من كل مجموع متجانس من المخلوقات كعالم الحيوان ، و عالم النبات ، و عالم الجماد ، و هي ليست علما و لا صفة ، و إنّما اسم جنس كرجل ، لذلك لا تجمع بالواو و النون إلا سماعا عن العرب .

(5) (عِلِّيُونَ) كلمة ملحقة بجمع المذكر السالم و هي علم على اسم مكان لا على الجنة ، مفردها (عِلِيٌّ) بكسر العين و تشديد اللام ، بمعنى المكان العالي ، أو عِلِّية ، و قد ألحقت هذه الكلمة بجمع المذكر السالم لأن مفردها غير عاقل .

(6) و منه (أرَضُونَ) ، بفتح الراء ، و هو اسم جنس جامد مؤنث مفردها (أرْض) بسكون الراء ، و قد ألحقت هذه الكلمة بجمع المذكر السالم لأن مفردها اسم جنس مؤنث ، لا هو علم ، و لا صفة ، و هي لمؤنث غير عاقل ، و لم يسلم مفردها من التغيير عند الجمع ، فقد كانت الراء ساكنة في المفرد ، و حركت بالفتح عند الجمع .

(7) (سِنُونَ و بَابُه) : سِنُونَ جمع سَنَةٍ و ألحقت بجمع المذكر السالم لشذوذها أي لمخالفتها شروط هذا الجمع ، فهي اسم جنس أي ليست عَلَما و لا صفة ، و هي مؤنث غير عاقل ، و لم يسلم مفردها من التغيير ، فقد كانت السين مفتوحة في المفرد ، و عند الجمع صارت مكسورة ، و أصل سنة هو (سَنَهٌ) ، أو (سَنَوٌ) بدليل جمعها على سنهات و سنوات ، ثم حذفت اللام و استعيض عنها بتاء مربوطة و لم ترجع اللام عند الجمع .

---

[1] / الهمزة مضمومة في النطق من غير مد بالرغم من وقوع الواو ساكنة بعدها كتابة ، و لا يصح رسم الألف بعد الواو الأخيرة .

و المراد بباب سنة ، هو كل اسم ثلاثي حذفت لامه و عوض عنها بتاء التأنيث المربوطة ، و لم يعرف له عند العرب جمع تكسير ، مثل : مائَةٍ و مِئِينَ ، ثُبَة و ثُبِينَ ، عِضَة و عِضِين ، عِزة و عِزِينَ .

- فأصل (مائة) مِئَوٌ حذفت الواو و عوّض عنها بتاء تأنيث مربوطة ، و جمعها مِئُونَ.

- و كلمة (ثُبَة) و هي الجماعة ، أصلها (ثَبَوٌ) أو (ثَبَيٌ) يقال الطلاب مختلفون ثَبَةٌ مقيمة ، وثُبَة مُسافِرة ، و ثَبَة مترددة بين هؤلاء و هؤلاء ، و عليه نقول : الطلاب ثبُونَ، أي جماعات ، و تعرب كلمة (ثَبَة) في هذه الجملة خبرا للمبتدأ مرفوع و علامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

- و كلمة (عِضَّة) بمعنى كَذِبٌ و افْتِرَاءٌ ،أصتها عضهٌ بمعنى كذب ، أو عِضَوٌ بمعنى تفريق . يقال فلان كلامه عضه بالهاء و ليس بالتاء ، أي كذب و عمله عِضَوٌ بين الإخوان أي تفريق و تشتيت ، فلام الكلمة المحذوفة هاء أو واو ، و جمعها عِضُونَ .

- و كلمة (عِزَةٌ) جمعها عِزُونَ بكسر العين ، و العزة الفرقة من الناس و أصلها عِزْيٌ يقال هذه عِزَّةٌ تطلب العلم ، و أنتم عِزُونَ في ميدان العلم ، قال عبيد ابن الأبرص :

و جاؤوا يُهْرَعُونَ إليه حتى يكونوا حول مِنْبرِهِ عِزِينَ [1]

<u>إعراب سنين و بابه :</u>

يعرب سنون و بابه ملحقا بجمع المذكر السالم يرفع بالواو و ينصب و يجر بالياء ، و هناك بعض القبائل العربية تلزمه الياء و النون و تجعل الإعراب بحركات منونة على النون فتقول هذه سنينٌ ، و عشت سنيناً ، و مررت بسنينٍ ، و ربما حذفت التنوين مثل كلمة (حين) و غسلين [2] .

و إلى كل ما سبق يشير ابن مالك قوله :

---

[1] / ورد في سؤالات نافع ابن الأزرق انه سأل ابن عباس رضي الله عنه عن معنى قوله تعالى " عن اليمين و عن الشمال عزين " ، فقال ابن عباس العزة : الفرقة من الناس ، قال نافع : أكانت العرب تعرف ذلك ؟ قال : نعم ، أما سمعت عبيد بن الأبرص و هو يقول :

و جاؤوا يُهرعون .....البيت .

و تعرب (عزين) في البيت خبر كان ، و علامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السام .

[2] / غسلين : هو الصديد الذي يسيل من أهل جنهم .

و شِبْهِ ذَيْنِ ، و بِهِ عِشرُونـــا و بابُه أَلْحِقَ ، و الأهْلوُنَ

أوُلو ، و عالمُونَ ، عِليّوُنـــَا و أرَضُون ، شذ ، و السِّنُونَا

و بابُه ، و مثلَ حينٍ قد يَرِدْ ذا البابُ ، وَهْوَ عند قومٍ يَطَّرِدْ

يريد بشه ذين : ما أشبه (عَامِرًا) من كل عَلَمٍ مستوفٍ للشروط و ما أشبه كلمة (مُذْنِبٍ) في أنه صفة مستوفية كذلك ، ثم يقول أَلْحِقَ به عِشْرُونَ و بَابُه .

و المراد ببابه أخوات عشرين من العقود العددية التي أشرنا إليها ، و كذلك أهْلوُنَ ، و أُولوُ ، و عَالَمُون ، و عِلِّيُونَ ، ثم قال و شذ أرَضُونَ ، و باب سنين ، و إنما صرح بشذوذ هذين مع أن جميع ملحقات جمع المذكر السالم شاذة ، و ذلك لأن الشذوذ فيهما أقوى ، لفقد كل منهما أكثر الشروط فكلاهما اسم جنس (ليس علَمًا و لا صِفَة) ، كلاهما مؤنث ، و غير عاقل ، و لم يسلم مفرده عند الجمع من التغيير .

ثم بيّن أن سنين و بابه قد يعرب إعراب (حين) فتلازمه الياء والنون ، و تظهر الحركات على النون منونة إلا عند وجود ما يمنع التنوين . و أن من العرب من يجعل هذا الإعراب الخاص بكلمة (حين) عاما يشمل كل جمع المذكر السالم ، و لا يجعله مقصورا على سنين و بابه ، و الصحيح أنه لا يطرد أي لا تعمم قاعدة (حين) على كل جمع المذكر السالم و أنه مقصور على السّماع فقط .

و تجدر الإشارة إلى أن هناك كلمات أخرى لم يذكرها ابن مالك في ألفيته و قد عدها النحاة مما يلحق بجمع المذكر السالم لأنها سمعت عن العرب مجموعة بالواو و النون رغم أنها لا تتوفر على شروط ما يجمع هذا الجمع مثل كلمة (وَابِل) بمعنى مطر غزير فيقال غَمَرَ الوَابلون الحقول ، فجمعوها جمع مذكر سالما مع أنها لا تدل على عاقل .

كذلك نحب أن نلفت الانتباه إلى عدة كلمات عدوها ملحقة بهذا الجمع لأنها سمعت عن العرب و لها مفرد من لفظها ، غير أنه لا يسلم من التغيير عند جمعه هذا الجمع فلا يبقى على حالته التي كان عليها قبل الجمع، و لذلك يسمّونها " جمع التكسير " و يلحقونها بجمع المذكر السالم في إعرابها بالحروف مثل " بَنوُنَ "و " إحَرُّونَ " و" ذَوُو " فكلمة " بَنوُنَ " مفردها (ابْنٌ) حذفت الهمزة عند الجمع و تحركت الباء

بالفتح و كلمة " إحَرُّونَ " مفردها (حَرَّة) [1] ، زيدت الهمزة في جمعها ، و كلمة " ذَوُو " في الجمع مفتوحة الدال ، مع أن مفردها (ذوُ) بضم الدال .

كما أن هناك كلمات أخرى سمعت مجموعة بالواو و النون ، و استعملت أعلامًا على مفرد ، بالرغم من صيغة الجمع ، مثل : حَمْدوُنَ ، و شَبْهُونَ ، و عَبْدُونَ ، و خَلدُونَ ، و زَيْدُونَ ، فهذه كلها أعلام أشخاص معروفة قديما و حديثا .

و إذا سمّي بها المفرد ففيها عدة إعرابات منها أن يُعرب بالحروف كجمع المذكر السالم – مع أنه علم على مفرد – تقول في رجل اسمه (سَعْدُونَ) : جاء سعدونَ ، و أكرمت سَعدينَ ، و أصْغَيْتُ إلى سَعْدِينَ .

و منها أن يلزم آخرها الواو و النون و يعرب بحركات ظاهرة على النون منونة ، و النون ثابتة لا تحذف للإضافة ، مع وجوب مراعاة الإفراد فيما يقتضي المطابقة (كالنعت و الخبر) مراعاة لمعناه و مدلوله ، و مثال ذلك قوله : هذا حَمْدوُنٌ الفَائِزُ ، فتعرب :

حمدونَ : خبر المبتدأ ، و علامة رفعه التنوين تنوين الضم الظاهر على النون في آخره .

و تعرب الفائزُ: صفة (لحَمْدوُنَ) مرفوعة ، و قد وردت مفردة مراعاة لمعنى(حَمْدُونَ) عَلَم على مفرد رغم علامة الجمع (الواو و النون) في آخره .

و منها أن يلزم آخره الياء و النون رفعا و نصبا و جرّا ، و يعرب بحركات ظاهرة على النون مع تنوينها في الغالب ، نقول في رجل اسمه (حَمْدِينَ) : هذا حَمدِينٌ ، ورأيت حمدينًا ، و قصدت إلى حمدِينٍ ، فيكون إعرابها كإعراب غِسْلِينٍ و حينٍ .

و هذا الإعراب الأخير هو الذي نميل إليه و نفضله ، و ندعو إلى الاقتصار عليه دون غيره ، ليسره و مطابقته للواقع ، لأن سامعها يدرك أنها علمٌ على مفرد ، كما أنه بعيد عن اللبس المؤدي إلى الاضطراب بشأنه في المعاملات الرسمية في عصرنا .

و عند جمعها لا تجمع مباشرة ، بل يستعان في ذلك بكلمة (ذوُ) و حدها دون غيرها ، تقول في رجل اسمه (حَمْدُونُ) : هذا حَمْدونُ ، و صافَحْتُ حمْدُونًا ،

---

[1] / أرض ذات حجارة مجوفة سودٍ كأنها أحرقت بالنار.

و قَصَدْتُ إلى حَمْدُونٍ ، كما تقول : هَؤُلاء ذَوُو حمْدُونٍ ، و صَافَحْت ذوِي حمْدُونٍ ، و سَلّمْتُ على ذَوِي حَمْدُونٍ .

إعراب جمع المؤنث السالم و ما يلحق به

الموضع الرابع من المواضع التي يقع الإعراب فيها بالنيابة هو جمع المؤنث السالم ، و هو ما يدل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف و تاء في آخره ، زيادة تغني عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى و الحروف ، و الحركات ، بعضها على بعض ، و ذلك مثل : سَيِّدَاتٍ ، و هِنْدَاتٍ ، و مُسْلِمَاتٍ [1] .

و يجدُر بنا في البداية أن نعرف ما المراد بالمؤنث؛ فإن المفرد الذي يجمع هذا الجمع قد يكون مؤنثا معنويا أو لفظيا .

(أ) المؤنث المعنوي :

ينقسم المؤنث باعتبار معناه إلى حقيقي ، و هو ما يلد و يتناسل من الحيوان و الطير ، و لو عن طريق التبييض و التفريخ ، و إلى غير حقيقي أي (إلى مجازي) و هو ما لا يلد و لا يبيض و لكن اللغة تعامله معاملة المؤنث : كأرض و شمس .

(ب) المؤنث اللفظي :

و ينقسم المؤنث باعتبار لفظه إلى (لفظي) ، و هو ما كان مشتملا على علامة تأنيث ظاهرة سواء أكان دالا على مؤنث أم على مذكر ، مثل : فاطمة ، و حمزة ، ومعاوية و شجرة ، و سلمى ، و خضراء ، و إلى (مؤنث معنوي) : و هو ما كان لفظه خاليا من تلك العلامة مع دلالته على التأنيث : نحو : زيْنَب ، و شمس ، و أرض .

و أشهر علامات التأنيث التاء المربوطة التي أصلها هاء ، مثل : شجرة ، و أمينة ، و ألف التأنيث المقصورة مثل : دنيا ، و عَليا ، و ألف التأنيث الممدودة ، مثل : خضراء، ، و بيضاء ، و حمراء .

---

[1] / انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج : 1. ص : 162 – 163 .

و يسمى هذا الجمع أيضا ما يجمع بألف و تاء زائدتين ، و عليه فلا يدخل في جمع المؤنث السالم ما التاء فيه أصلية ، مثل : أبيات ، و أصوات ، و أوقات ، و لاما كانت الألف فيه أصلية ، نحو قضاة ، و سعاة ، و دعاة ، فالتاء فيها زائدة لكن الألف منقلبة عن أصل ، فهي في (دُعَاة) منقلبة عن واو ، فأصل الكلمة هو (دُعَوَة) ، و في قضاة و سعاة ، الألف منقلبة عن ياء ، فالأصل فيهما : (قُضَيَة) ، و (سُعَيَة) ، فهذا كله جمع تكسير .

الحكم الإعرابي لجمع المؤنث السالم :

يرفع بالضمة نحو ، فازت الهِنْدَاتُ ، و ينصب و يجر بالكسرة ، نحو : أكْرَمَ الوالدُ الهِنْدَاتِ - للهِنْدَاتِ نَشَاطٌ ظَاهِرٌ [12] .

شروط ما يجمع جمع مؤنث سالما :

1 / أن يكون في آخره تاء مثل : فاطمة و عَطِية ، سواء أكان الاسم دالا على مؤنث أم دالا على مذكر .

2 / ما في آخره ألف التأنيث المقصورة ، نحو : سُعْدَى ، و فُضْلَى ، و ذِكْرَى .

3 / مصغر المذكر الذي لا يعقل ، نحو : دُرَيْهِمَات ، جمع دُرَيْهِم تصغير دِرْهَم ، و كذلك نُهَيْرَاتٌ ، جمع نُهَيْرٍ ، تصغير نَهْرٍ .

4 / ما في آخره ألف التأنيث الممدودة ، مثل : صحراء و زَهْرَاء ، (اسم امرأة) و حَسْناء (اسم امرأة) ، تجمع على صَحْرَاوَاتٍ و زَهْرَاوَاتٍ و حَسْنَاواتٍ .

5 / كل علَم لمؤنث حقيقي و ليس فيه علامة تأنيث مثل : زيْنَب و نَوَال .

6 / وصف المذكر غير العاقل ، مثل : " و اذكروا الله أيام مَعْدُودَاتٍ " ، و هذه بَسَاتِينُ جَمِيلاَتٌ ، و جِبَالٌ رَاسِيَاتٌ .

و إلى ما سبق أشار ابن مالك بقوله :

و مَا بتاءٍ و ألفٍ قد جُمِعَا يُكْسَرُ في الجَرِّ و في النَّصْبِ معًا

و قد تقدم شرح هذا .

و أشار إليه بعض النحويين بقوله :

---

12 / انظر ابن عقيل . شرح ابن عقيل . ج: 1 .ص : 74 ، كذلك السيوطي . جلال الدين عبد الرحمن . (ت . 911) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . تحقيق . عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلمية . الكويت . (د . ط) (د . ت) . ج :1 . ص : 67 .

وَ قِسْهُ في ذِي التا ، و نَحْوِ ذِكْرَى دِرْهَمٍ مُصَغَّرٍ ، وَ صَحْرَاءَ
و زينب ، و وصف غيرِ عاقلٍ و غيرُ ذا مُسَلَّمٌ للناقـــــلِ

يريد صاحب البيتين أن جمع المؤنث السالم مقيس في كل ما هو مختوم بتاء مثل: فاطمة ، أو ألف التأنيث المقصورة مثل: ذِكْرَى ، أو الممدودة مثل : صحراء ، و في مصغَّر غير العاقل نحو : دُرَيْهِمٍ ، في تصغير دِرْهَمٍ ، و في المؤنث الحقيقي الخالي من علامة التأنيث ، كزينب ، و في وصف العاقل نحو : هذه بساتينُ جميلاتٌ رُزِقْتُهَا أيامًا مَعْدُوداتٍ. أمّا غير هذه الخمسة فمقصور على السماع عن العرب ، فمن نقل عنهم شيئا أخذنا بما نقل و سلمنا به . و قد ترك السادس و هو الخماسي الذي لم يسمع له جمع تكسير عن العرب مثل : (شَمَالات) و هو نوع من الريح تهب من الشمال .

الملحق بجمع المؤنث السالم

يلحق بجمع المؤنث السالم في الإعراب نوعان [13] :

الأولى كلمة (أُولاَت) ، مضمومة الهمزة من غير مد بالرغم من وجود الواو بعدها و مفردها (ذات) بمعنى صاحبة من غير لفظها ، فمعنى أولات : صَاحِبَاتُ .فكلمة (أُولاَت) هي اسم جمع : وهوما دل على أكثر من اثنين و ليس له مفرد من لفظه و معناه معا ، و ليست صيغته على إحدى صيغ الجموع المعروفة، و من أمثلته : إبل ، جماعة .

و الجدير بالملاحظة أن هذا الضرب من الأسماء يختلف بعضه عن بعض من حيث التصريف ، فثمة أسماء جموع لا مفرد لها من لفظها ، بل يكون مفردها من جذر لفظي آخر يؤدي المعنى نفسه ، و ذلك نحو: إبل ، فإن مفردها جَمَلٌ ، و خَيْلٌ و مفرده فَرَسٌ ، و قَوْمٌ مفرده رَجُلٌ .

و ثمة نوع آخر له من لفظه مفرد ، و لكنه أقل شيوعا من النوع الأول ، و ذلك مثل : رَكْب و مفرده رَاكِب ، و صَحْب و مفرده صَاحِبٌ ، و شَرْب و مفرده شَارِبٌ و وَفد و مفرده وَافِدٌ .....الخ .

---

[13] / انظر عباس حسن النحو الوافي . ج :1 . ص : 165 .

تقول مثلا : الأمّهاتُ أُولاَتُ فَضْلٍ – عرفْتُ أُولاَتِ فضلٍ – أُعْجِبْتُ بأولاتِ فضل. وكلمة أُولاَت مضافة دائما ، و لذلك لا تُنوَّن .

وفي القرآن الكريم :"و إنْ كنَّ أُولاَتِ حَمْلٍ فأنْفِقوُا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَملهُنَّ ". الطلاق/ 06

. تعرب أولات: خبر كان منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم، و اسم كان هو نون النسوة المدغمة في نون كان .

و الثاني مما يلحق بجمع المؤنث السالم هو ما سمي بهذا الجمع و صار علَما بسبب التسمية مثل : (أَذْرَعَات) و هي قرية بالشام ، و (عِنَايَات) ، و (عَرَفَات) و هو جبل قرب مكة ، فهذه الكلمات كلها لفظها لفظ جمع المؤنث ، و معناها مفرد لأنها أعلام على أشخاص أو مواضع و ترفع بالضمة و تنصب و تجر بالكسرة كجمع المؤنث نقول مثلا : هذه أذْرِعَاتٌ ، و رأيت أذرعاتٍ ،و مررت بأذرعاتٍ ، بالتنوين في الحالات الثلاث مراعاة للناحية اللفظية الشكلية التي جاءت على صورة جمع المؤنث السالم ، مع أن مدلولها مفرد . و التنوين يثبت عند عدم وجود ما يمنعه أي ما يقضي بحذفه ، كوجود (أل) أو (الإضافة) و بعض العرب يحذف التنوين ، و بعضهم يرفعه بالضمة دون تنوين ، و ينصبه و يجره بالفتحة دون تنوين في الحالتين : أي يعربه إعراب مالا ينصرف ، مراعاة لمفرده ، بشرط أن يكون هذا المفرد مؤنثا مثل : هذه أذرعاتُ ، و زرت أذْرِعَاتَ ، و تَمَتَّعْتُ بأذرعَاتَ .

هذه ثلاثة آراء في إعراب النوع الثاني من الملحق بجمع المؤنث السالم مما سمي بهذا الجمع ، و الرأي الأخير أحسنها ، لذلك يفضل الاقتصار عليه في الاستعمال ، و إلى هذا أشار ابن مالك قوله [14]:

كَذَا (أُولاتُ) و الذي اسْمًا قدْ جُعِلْ كأذْرِعَات فيه ذا أيضا قُبِـلْ

الشرح :

أراد بقوله : كذا (أُولاتُ) أنها كالجمع بالألف و التاء ،و الجمع الذي جعل اسما ، أي سمي به بحيث صار علَما ، و مثاله : أذْرِعَاتُ، قد قيل فيه أيضا إعراب جمع المؤنث السالم، و أذرعاتُ في الأصل هو أَذرِعة الذي هو جمع ذراع ، و قد سمي به بلد بالشام.

[14] / ابن عقيل . شرح ابن عقيل ج : 1 . ص :

فابن مالك يشير في هذا البيت إلى الملحق بجمع المؤنث السالم و أولها (أولات) اسم جمع ، و ثانيها ما جعل من جمع المؤنث السالم علَما على شخص واحد أو موضع واحد ، فإن هذين النوعين يرفعان بالضمة و ينصبان و يجران بالكسرة .

و إلى هنا ينتهي الكلام عن إعراب جمع المؤنث السالم و ما يلحق به و ننتقل فيما سيأتي إلى الكلام على باب آخر من الأبواب التي يقع فيها الإعراب بالنيابة .

إعراب الاسم الذي لا ينصرف

مرّ بنا في موضع سابق - عند الكلام على الإعراب و البناء - أن الاسم منه المُعْرَبُ و منه المبني ، وأن المُعْرَب هو الغالب ، لأن الإعراب أصل في الأسماء ، وأن المبني من الأسماء قليل لأن الاسم يبنى فقط عند مشابهته الحرف ، و قد تقدم بيان المراد بالبناء و الإعراب ، و سبب بناء الاسم .

و الاسم المُعْرَب قسمان :

1/ متمكّنٌ أمكَنُ : و قولهم : متمكن ، أي متمكن في الاسمية و بعيد عن مشابهة الفعل و الحرف ، و قولهم : أمْكَنُ ، أي أنه أقوى درجة في الاسمية من غيره [15]، و لذلك يدخله نوع أصيل [16] من التنوين ، و لا يفارقه في حالات إعرابه المختلفة إلا عند وجود ما يمنعه كالإضافة أو دخول (أل) التعريف ، و التنوين الداخل على هذا النوع من الأسماء تنوين التمكين أو تنوين الأمكنية لدلالته على أن هذا الاسم المعرب أمكنُ و أوغلُ في الاسمية من غيره ، و يسمى أيضا تنوين الصرف الذي معناه التصويت واللبن الخالص ، و الانصراف عن شيء إلى آخر ، و وجوده في الاسم المعرب يكسبه خفة في النطق زيادة عن الدلالة على الأمكنية .

2 / متمكن غير أمكن :

و هو الاسم الذي لا يدخله ذلك النوع الأصيل من التنوين ، و يمتنع وجوده فيه ، و ذلك دليل على أن هذا النوع من الأسماء متمكن في الاسمية لكنه غير أمكن ، أي أنه لا يبلغ درجة التمكن التي يبلغها الاسم المتمكن الأمكن .

وهذا النوع من الأسماء هو الذي يسمى الممنوع من الصرف أي الممنوع من أن يدخل عليه تنوين الصرف الدال على الأمكنية، الذي يترتب عليه خفة في النطق . فلما امتنع دخول التنوين الأصيل عليه صار قريب الشبه بالحرف و الفعل ، إذ لا يدخلهما التنوين . و عليه قيل لهذا النوع من الأسماء (الممنوع من الصرف) غير أمكن لاقترابه من الحرف و الفعل و عدم

---

[15] / انظر ابن يعيش ، موفق الدين (ت 643) . شرح المفضل . عالم الكتب بيروت . (د.ط) . (د .ت) .ج :1 .ص : 57 . كذلك ينظر ابن عقيل . شرح ابن عقيل .ج: 2. ص: 320.

[16] / التنوين الأصيل هو احد أنواع التنوين الأربعة المعروفة ، و غير الأصيل هو تنوين الضرورة الشعرية ، أو تنوين الترنيم .

تمكنه من الاسمية . والاسم الذي يمنع من الصرف نوعان اثنان :الممنوع من الصرف لعلة واحدة ، و الممنوع من الصرف لعلتين اثنتين .

حكمه الإعرابي :

الممنوع من الصرف يرفع بالضمة ، نحو : جاء أحمدُ ، و ينصب بالفتحة ، نحو : رأيت أحمدَ ، و يجر بالفتحة أيضا ، نحو : مررتُ بأحمدَ ، فنابت الفتحة عن الكسرة ، و يكون له هذا الإعراب إذا لم يضف ، أو لم تدخل عليه (أل) التعريف ، فإن أضيف جر بالكسرة مثل : سلمت على أفضل الزملاء ، و كذا إذا دخله الألف و اللام ، نحو : يتساءل الطلاب عن الأفضل ، حيث جر بالكسرة ، و في هذا يقول ابن مالك :

و جُرْ بالفتحة مالاَ ينْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أويكُ بَعْدَ (أل) رَدِفْ [17]

1

الممنوع من الصرف لعلة واحدة :

الاسم الذي يمنع من الصرف لعلة واحدة هو ما كان مختوما بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، و كذلك ما كان على وزن صيغة من صيغ منتهى الجموع ، و أمثلة ذلك على التوالي : كُبْرَى ، و فُضْلَى ، و صحْرَاء و حمْرَاء ، و مصَابيحُ ومدارسُ .

ففي إعراب الكلمات السالفة نقول مرفوعة بضمة ظاهرة أو منصوبة بفتحة ظاهرة ، و مجرورة بالفتحة الظاهرة نيابة عن الكسرة بشرط خلو الاسم من (أل) و من الإضافة.

على أن صيغة منتهى الجموع هي كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف ، بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثة ساكنا [18] ، مثل : معَابِد ، و أقارب ، و طَبَائِع ، و تَجَارِب و دَوَابّ ، و مَنَاديلُ ، و عَصَافير ، و أحَادِيث ، و كَرَاسِي ، و تَهَاوِيل .....).

و عند النحاة أن صيغة منتهى الجموع هي جمع التكسير المماثل لصيغة " مَفَاعِل " ، و " مَفَاعِيل " ، و يريدون بالمماثلة أن الكلمة خماسية أو سداسية ، و الحرف الأول منها مفتوح في الحالتين سواء أكان ميما أو غيرها ، وأن الثالث ألف زائدة ، يليها حرف مكسور، ، فليس المراد

---

[17] / انظر عباس حسن . النحو الوافي ج : 4 .ص :208- 210 و انظر شرح ابن عقيل . ج : 2 . ص: 321. و معنى ردف : تبع

[18] / انظر ابن عقيل . شرح ابن عقيل . ج : 2 .ص : 327 ، كذلك عباس حسن ، النحو الوافي . ج : 4 . ص : 208

بالمماثلة أن تكون جارية على أساس الميزان الصرفي الأصيل الذي يراعى في صوغه عدد الحروف الأصلية و الزائدة و ترتيبها و حركاتها ، و سكناتها مع النطق بالحروف الزائدة كما وردت بلفظها في الوزن ، و إنما المراد عندهم هو المماثلة في عدد الحروف و حركاتها و سكناتها دون اعتبار لمقابلة الحرف الأصلي بمثله و دون إثبات للحرف الزائد بلفظه ، فيقولون في جواهر إنّها على وزن (مَفَاعِل) ، و أَلاعِيب أنها على وزن (مَفَاعِيل) ، مع أن الوزن الصرفي الأصيل يوجب أن تكون الأولى على وزن (فَوَاعِل) ، و الثانية على وزن (أفَاعِيل) .

الملحق بصيغ منتهى الجموع :

المُراد به هو كل اسم على وزن مماثل لصيغة من الصيغ الخاصة بمنتهى الجموع ، مع دلالته على مفرد ، سواء أكان هذا الاسم عربيا أصيلا ، أم غير أصيل عَلَما أم غير عَلَم ، مرتجَلا أم منقولا ، مثل : هَوازِن ، عربي أصيل و هو اسم قبيلة عربية سمي به عدة رجال[19] .

و مثال الأعجمي المعرب الذي ليس عَلَما (سَرَاوِيلُ) - بصورة الجمع - اسم نكرة ، مؤنث ، للإزار المفرد [20] .

و مثال الاسم المنقول ، يراد بالمنقول أنه لم يوضع أول أمره للدلالة على علم ، و إنما وضع أول ما وضع للدلالة على معنى من المعاني غير العلمية ، ثم نقل بعد ذلك للدلالة على علمٍ، و ذلك مثل : حَامِد - فَاضِل - مَحْمُود ، فهذه الأسماء كلها قد استعملت في الدلالة على معان معروفة ، ثم نقلت منها إلى الدلالة على العلمية عندما سمي بكل منها رجلا ، فصارت أعلامًا على أشخاص .

و مثال الأعلام المرتجلة في العصور الحديثة : كَشَاجِم : عَلمُ رَجُل ، و" صَنَافِير" : عَلَمُ قريةٍ مصريةٍ .فكل اسم من الأسماء السابقة و أشباهها يعد ملحقا بصيغة منتهى الجموع ويجرى عليه حكمها ، بشرط أن يكون دالا على مفرد و جاريا على وزن من أوزانها،وقد كانت تلك الألفاظ ملحقة بصيغة منتهى الجموع لأنها على وزنها لكنها تدل على مفرد .

2 / الممنوع من الصرف لعلتين :

---

[19] / انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج : 4 . ص : 214 .

[20] / انظر ابن عقيل . شرح ابن عقيل . ج :2 . ص : 328

الممنوع من الصرف لعلتين هو العلم و الصفة :

(أ) العلم : يمنع الاسم من الصرف إذا اجتمع فيه مع العلمية علة أخرى ، العلمية و الزيادة ، و العلمية وزن الفعل، و العلمية و العدل ، و العلمية و التركيب ، و العلمية و التأنيث ، و العلمية و العُجْمَة ، و العلمية و ألف الإلحاق [21] . و بيان ذلك على النحو الآتي:

(1) العلمية و زيادة الألف و النون :

يمنع العلم من الصرف إذا كان علما مختوما بألف و نون زائدتين ، سواء أكان العلم للإنسان أم لغيره ، مثل : بدْرَان ، و حيَّان ، و مرْوَانَ ، و قَحطان ،و غَطَفان .....و هي أسماء أشخاص ، نحو : شعبان و رَمَضَان ، من أسماء الشهور العربية ، ونحو : عَمَّان ، اسم بلد في الأردن ، و رَغْدَان ، اسم قصر بها ، تقول مثلا : عَمَّانُ حاضرةُ البلادِ الأرْدُنِية ، و في أطرافها قصرٌ فخمٌ ، يسمى " رَغْدَانَ" ، بينه و بين عمانَ بضعة أميال.

فإن كان (الألف و النون) أصليين معا ، أو النون وحدها لم يمنع الاسم من الصرف ، فمثال الأصليين : بانٌ ، و خانٌ [22] ، و مثال أصالة النون : أمانٌ ، و لسانٌ ، و ضمانٌ .

(2) العلمية و وزن الفعل :

يمنع الاسم من الصرف إذا كان علما على وزن الفعل ماضيا أم مضارعًا أم أمرًا ، و مثال منع العَلَم من الصرف حين يكون على وزن المضارع و هو المشهور : أحمد ، و يزيد ، و يعيش ، أعلام أشخاص ، و كذلك " دُئِل " على وزن (فُعِلَ) ، عَلَم قبيلة - و " تَعِزّ" ، علم مدينة في اليمن - و " يشكر " ، علم قبيلة .

(3) العلمية و العدل :

و يتحقق في عدة صور أهمها :

(أ) أن يكون الاسم من ألفاظ التوكيد المعنوي جمعا على وزن " فُــعَـل " ، و هو : جُمَعُ و كُتَمُ ، و بُصَعُ ، و بُتَعُ ، مثل : احْتَفَيْتُ بالفائزات كلهنَّ جُمَعَ ، أو كُتَعَ ، أو بُصَعَ، أو بُتَعَ ، فكل واحدة من هذه الكلمات تعرب توكيدا معنويا مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية [23] و العدل و بعضهم يفضل القول للعلمية و وزن (فُعَل) و هو الأحسن .

---

[21] / انظر ابن يعيش . شرح المفصل . ج :1 . ص : 58 و ما بعدها .

[22] / خان : محل ، دكان أو فندق

[23] / سمي كذلك لدلالته على اسم جنس للاحاطة و الشمول .

(ب) ما كان على وزن (فُعَل) أيضا ، و لكنه علم لمفرد مذكر ، ممنوع من الصرف سماعا : مثل : عُمَر ، مُضَر ، زُفَر ، زُحَل ، جُمُح ، قُـزح ، عُصم ، دُلَف ، هُـذَل ، جُـثَم، قُشم . فكل من هذه الأسماء معدول عن اسم آخر ، فعمر معدول عن عَامِر ، و زُحَلُ معدول عن زَاحِل (سمي بذلك لبعده) ، و زُفَر معدول عن زافر ، يقال زَفر الحِمْلَ يَزْفَرُه إذا حمله ، و قثم معدول عن قاثم و هو اسم الفاعل من قَـثَم إذا أعطى كثيرا [24] .

أما ما كان علما لمفرد مذكر و لم يسمع منعه من الصرف ، فالأحسن صرفه ، مثل : (أ دَدٍ) ، و هو جد قبيلة عربية ، لم يسمع فيها إلاّ الصّرف .

و إذا كان الاسم الذي على وزن (فُعَل) جمعا ، في غير ألفاظ التوكيد المعنوي السالفة ، كغُرفٍ ، و قُرَبٍ ، أو اسم جنس كصُرَدٍ ، أو صفةً ، كحُطَمٍ ، أو مصدرًا ، كهُدًى ، وتُقىً ، ، فيجب صرفه .

(ج) و مما يمنع من الصرف للعلمية و العدل أيضا (سَحَـر) ، و هو الثلث الأخير من الليل ، بشرط استعماله ظرف زمان ، و أن يكون سَحَـر يوم معين مجردا من (أل) و الإضافة ، مثل : غردت البلابل يوم الخميس سَحَـرَ ، و تعرب (سَحَرَ) ظرف زمان منصوبا بالفتحة ممنوعا من الصرف للعلمية و العدل .

أما إذا لم يكن (سَحَر) ظرف زمان معين ، كأن يكون اسما دالا على الوقت المعين، فيجب تعريفه بأل أو بالإضافة عند إرادة الدلالة على التعيين ، و لا تصح العلمية، ، تقول مثلا : السَّحَرُ أنسبُ الأوقات للتفكير الهادئ ، و صفاء الذهن .

كذلك إذا كان (سَحَر) ظرف زمان ، لكنه غير معين ، كأن يكون مبهما لا يدل على سحر يوم معين ، فإنه يجب صرفه ، نحو : يحرص الزارع على الحصاد في سَحَرٍ ، أو سأبدأ رحلتي القادمة بسَحَرٍ ، فالسَّحَرُ في المثالين غير معين ، لذلك وجب صرفه .

(4) <u>يمنع الاسم من الصرف للعلمية و التركيب</u> :

يمنع العَلَم من الصرف إذا كان مركبا تركيبا مزجيا [25]، و ذلك بأن تمزج كلمتان في بعضهما ، فتصل آخر الكلمة الأولى بأول الكلمة الثانية ، فينتج من ذلك كلمة واحدة يجرى

---

[24] / انظر ابن يعيش . شرح المفصل . ج :1 . ص : 62.

[25]/ انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج: 4 . ص : 236 و ما بعدها

الإعراب على آخرها ، مع المنع من التنوين للعلتين المذكورتين ، مثل الكلمات الآتية : نيوُيوُرك ، طَبَرَسْتَان (اسم مدينة فارسية ، مركب من َطبَر ، و سْتَان بمعنى مكان) وحَضْرَ مَوْت اسم بلد في اليمن ، و بَعْلبَكّ و بورسعيد .(اسم بلد في لبنان ، مركب من كلمتين : بَعْل : اسم صنم ، و بَّكَ : اسم رجل اشتهر بعبادة ذلك الصنم .تقول مثلا : غَادَرْنَا حَضْرَمَوْتَ في طائرة سياحية ، قاصدين إلى بَعْلبَكَّ ، حيث تعرب (حَضْرَ مَوْتَ) مفعولا به منصوبا بالفتحة الظاهرة ممنوعا من الصرف للعلمية و التركيب المزجي .

و بَعْلبَكَّ : اسم مجرور بـ (إلى) و علامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية و التركيب .

(5) العلمية و التأنيث[26] :

يمنع الاسم من الصرف للعلمية و التأنيث إمّا وجوبا و إمّا جوازا :

(أ) يمنع وجوبا إذا كان مختوما بتاء التأنيث الزائدة الدالة على التأنيث و لا فرق في ذلك بين العلم لمؤنث ، نحو: فاطمة و عائشة و ميّة و بثينة ، (و لا فرق في هذا بين ساكن الوسط و متحركه)، و العلم لمذكر ، نحو : عنترة ،و معاوية ، و طلحة ، و حمزة . و كذلك يمنع وجوبا علم المؤنث حتى إن كان غير مختوم بالتاء ، لكن حروفه تزيد على ثلاثة ، نحو : زينب ، و سعاد ، و اعتماد و سوسن ، كلها أعلام نساء .

و كذلك إذا كان عَلَما لمؤنث غير مختوم بالتاء ثلاثيا ، لكنه محرك الوسط ، نحو : قمَر، ، وتُحَف ،و أَمَل ، كلها أعلام نساء .

و كذلك يمنع من الصرف وجوبا إذا كان علما ثلاثيا منقولا من أصله المذكر الذي اشتهر به إلى مؤنث ، نحو : سعد ، و صخر ، و قيس ، إذا استعملت أعلاما لنساء .

(ب) و يمنع من الصرف هذا النوع من الأسماء إذا كان ثلاثيا ، ساكن الوسط ، غير أعجمي ، و غير منقول من مذكر ، نحو : هِنْد ، و مَيّ ، و دَعْد ، و جُمْل ، كلها أعلام نساء، ، فيجوز فيها المنع من الصرف و عدمه ، تقول مثلا : فازتْ هِنْدُ أو هنْدٌ بالتنوين و عدمه ، و كذلك هنّأتُ هِنْدَ أو هِندًا ، و سلمت على هِندَ أو هِندٍ .

(6) العلمية و العجمية :

يمنع الاسم من الصرف للعلمية و العجمية بشرطين أساسيين :

أولهما : أن يكون علما في لغته الأصلية الأعجمية ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى اللغة العربية علما أيضا .

و ثانيهما : أن يكون رباعيا فأكثر .

و مثال ما استوفى الشرطين : يوسف ، و إبراهيم ، و إسماعيل .....فهذه الأعلام كلها ممنوعة من الصرف لأنها كانت في أصلها الأعجمي أعلاما ثم نقلت إلى العربية إعلاما أيضا .

(7) العلمية و ألف الإلحاق :

و المراد بألف الإلحاق أن العرب ألحقت ببعض الأسماء ألفا زائدة لازمة مقصورة ليصير الاسم على وزن اسم آخر ، و يخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم ، و منها المنع من الصرف ، و مثال ذلك : " عَلْقىَ " (علم لِنَبْت) و " أرْطىَ " (عَلَم لشجر) ، فلما زيدت في آخر كل منهما الألف المقصورة صارا ملحقين بجعفر ، و منعا من الصرف للعلمية و الإلحاق ، لأنّ الألف المقصورة الزائدة في آخرهما جعلتهما على وزن (فَعْلىَ) و هي ممنوعة من الصرف ، فلما أشبهت ألف الإلحاق المقصورة ألف التأنيث المقصورة منع من الصرف الاسم الذي ألحقت به مثل الاسم المختوم بألف التانيث المقصورة ، تقول مثلا : هذا عَلقىَ يتكلم ، و عرفت عَلقىَ يحسن الخطابة و استمعت إلى عَلقىَ ، ف (عَلقَى) ممنوع من الصرف للعلمية و ألف الإلحاق المقصورة [27] .

(ب) الصفة :

يمنع الاسم من الصرف للوصفية و زيادة الألف و النون ، أو للوصفية و وزن الفعل أو للوصفية و العدل ، و معنى هذا أن الاسم يمنع من الصرف إذا كان صفة في آخرها ألف و نون زائدتان ، أو صفة على وزن الفعل أو صفة معدولة ، أي محوّلة من وزن أخر كما سيأتي :

1 - الوصفية و زيادة الألف و النون :

---

[27] / انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج :4 . ص : 253. كذلك ابن يعيش . شرح المفصل . ج: :1 .ص : 60.

و هذا بأن تكون الصفة على وزن (فَعْلَانَ) الذي مؤنثه (فَعْلَى) بشرط أن تكون الوصفية أصلية غير طارئة ، و معنى الوصفية الطارئة : أن يكون اللفظ قد وضع في الأصل للدلالة على شيء في اللغة ، فإذا تركت دلالته الأصلية ، و استعمل في الوصف ، قيل إن وصفيته طارئة غير أصلية ، ويشترط في هذا الاسم لمنعه من الصرف أن يكون تأنيثه بغير التاء ، إمّا لاختصاصه بالمذكر فلا مؤنث له ، مثل : (لحْيَانَ) لكبير اللحية ، و إمّا لأنّ علامة تأنيثه الشائعة ليست التاء ، كأن تكون ألف التأنيث المقصورة ، و مثال ذلك : عَطشانُ : عَطشَى ، و سَكرانُ : سَكرَى ، و ريَّانُ : ريَّا .

و هنا تجدر الإشارة إلى أن الكوفيين أجازوا إلحاق التاء المربوطة بآخر (سكرانة) ونظائرها مثل (غَضْبَانة) على لغة بني أسد ، و قد أخذ بهذا الرأي و أقره مجمع اللغة العربية للقاهرة المنعقد في بغداد سنة 1965 [28] . و قد أشار ابن جني إلى رأي الكوفيين ، إلا أنه فضل تجريد مؤنث (فَعْلاَن) من التاء ، قال : " يقال رجلٌ سكران ، و امرأة سَكرَى ، كغَضْبَان و غَضْبَى ، و قد قال بعضهم سكرانة ، كما قال بعضهم غضبانة ، و الأول أقوى و أصح " .

تقول : كان أبو بكر لحيانَ ، تزيده لحيته وقارًا و هيبة كثيرَ الصمتِ ، وافرَ العلمِ ، ما رآه الناس غضبانَ إلاّ حين يُحْمَدُ الغَضبُ

و عليه فإذا كان اللفظ (الصفة المختومة بألف و نون زائدتين) ما تغلب التاء على مؤنثه، أي يؤنث بالتاء ، فإن العرب لم تمنعه من الصرف ، و مثال ذلك : سَيْفَانٌ : معناه الرجل الطويل الممشوق القامة ، و مَصَّانٌ : و هو الرجل اللئيم ، فإن مؤنثهما هو سَيْفَانَةٌ و مَصَّانَةٌ بالتاء ، لذلك فسيْفَانٌ و مَصَّانٌ منصرفان غير ممنوعيْن من التنوين .

2 - <u>الوصفية و وزن الفعل</u> :

يمنع الاسم من الصرف إذا كان صفة على وزن (أفْعَل) الذي مؤنثه فَعْلاء أو فُعْلَى، نحو : أحْمَرُ ، حَمْرَاءُ ، و أجْمَلُ جَمْلاءُ ، و أفضلُ فُضْلَى ، و أحسنُ حُسْنَى ، و أدْنَى دُنيَا .

و يشترط في منع الصفة ، التي تكون من هذا النوع ، من الصرف الشرطان السابقان، و هما أن تكون وصفيته أصلية غير طارئة . و ألا يكون التأنيث الشائع فيه بالتاء ، فإن كان تأنيثه بالتاء كان منصرفا غير ممنوع ، نحو : (أرْمَلٍ) في قولنا عطفت على رجل أرْمَلٍ (أي فقير

---

[28] / انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج: 4. ص : 217.

، أرْمَلَ فهو مُرْمِلٌ ، أي فقير امتلأت أوانيه بالرمل بسبب عدم استعمالها في الطبخ ، و مؤنثه (أرْمَلَة) بالتاء ، و لذلك لم يمنع من الصرف .

و مثال الوصفية الطارئة قولك : مررت برجلٍ أرْنَبٍ (أرْنَبٍ) بالكسر و التنوين رغم كونه على وزن (أفْعَل) و ذلك لأن الوصفية فيه غير أصلية ، فقد وضع اللفظ أصلا للدلالة على حيوان ثم استعمل في وصف من كان جَبَان ، و مثال ما فقد الشرطين معا كلمة : (أربع) في مثل : قضيت في نزهة ساعات أرْبَعًاً ، لأن مؤنثها يكون بالتاء ، تقول : سافرت أيامًا أربعةً ، و الوصفية فيها طارئة لأن الكلمة في أصلها للعدد المعروف، ، ثم استعملت وصفا ، فوصفيتها ليست أصلية بل طارئة ، و بسبب فقد هذا الشرط وجب صرف الكلمة في جميع استعمالاتها .

و الجدير بالذكر في هذا السياق أنه توجد ألفاظ وضعت في الأصل أوصافا ، ثم تخلت عن الوصفية و انتقلت إلى الاسمية المجردة و بقيت فيها ، فصارت ممنوعة من الصرف بحسب أصلها الأول الذي وضعت عليه ، لا بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها ، مثل : (أدْهَم) ، تطلق على القيد المصنوع من الحديد ، فإنه كان من الأصل وصفا لما فيه دُهْمَة أي سوادٌ ، ثم انتقل منه فصار اسما مجردا للقيد ، و كذلك (أرْقَم) ، أصله وصف للشيء المرقوم بمعنى المنقط ، ثم انتقل فصار اسما للثعبان الذي ينتشر على جلده النقْط البِيض و السود ، و مثله لفظ (أسود) تماما ، من أسماء الثعبان ، و كذلك لفظ (أبْطَحَ) أصله وصف للشيء المرتمي على وجهه ، ثم انتقل من هذه الدلالة على الصفة إلى الاسمية ، إذ صار يطلق على المكان الواسع الذي يجري فيه الماء بين الحصى الدقيق و مؤنثه بطحاء .

3- <u>الوصفية و العدل</u> :

يمنع الاسم من الصرف للوصفية و العدل في إحدى حالتين :

(أ) إذا كان الاسم واحدا من الأعداد العشرة الأولى ، و كان على وزن (فُعَال) ، أو (مَفْعَل) ، مثل : أُحَادَ و مَوْحَدَ ، ثُنَاءَ و مَثْنىَ ، ثُلاَثَ و مَثْلَثَ ، رُبَاعَ و مَرْبَعَ ، خُمَاسَ و مَخْمَسَ ، سُدَاسَ و مَسْدَسَ ، سُبَاعَ و مَسْبَعَ ، ثُمَانَ و مَثمَنَ ، تُسَاعَ و مَتْسَعَ ، عُشَارَ و مَعْشَرَ .

و المقصود بالعدل في هذه الأعداد أن كلا منها محول من بناء لفظ آخر مع بقاء المعنى الأصلي فيه ، فكل من الأعداد المشار إليها معدول في رأي النحاة عن اللفظ الأصلي المكرر

مرتين ، فكلمة أُحادَ أو مَوْحَدَ معدولة عن (واحدًا واحدًا) ، نحو قولنا دخل المدعوون أحادَ ،أي دخلوا واحدًا واحدًا ، وكذلك باقي الأعداد، قال الله تعالى :" فانكِحُوا ما طَابَ لكم من النسَاءِ مَثنَى و ثُلاَثَ و رُبَاعَ فإنْ خِفْتُم ألاّ تَعْدِلوا فواحِدَة " النساء / 03 .

و قال الشاعر :

و لكنَّمَا أهْلي بوَادٍ أنِيسُهُ ذِئَابٌ تَبَّغَى النَّاسَ مَثنىَ و مَوْحَدَ

قال ابن يعيش معلقا على البيت : " فأجراه (يعني مَثنىَ و مَوْحَدَ) وصفًا لذئاب و هو نكرة وصفة النكرة نكرة ، و المانع له من الصرف على هذا ، الوصف و العدل عن العدد المكرر ، فأما الوصف فظاهر و أما العدل ، فالمراد بمثنى اثنين اثنين و كذلك ثلاثَ و رُبَاع ..... و قالوا مَوْحَدَ كمَثنىَ و مَثلَثَ فأما مَثلثَ و مَرْبَعَ إلى العِقْد (يعني مَعْشَر) فقياس و لم يسمع ، و نظير ثلاثَ و رُبَاع في الصفة و الوزن أحادَ و ثناءَ و قد سمعا قال الشاعر :

مَنَتْ لكَ أنْ تُلاقيَني المَنَايَا أُحادَ أحادَ في شَهْرٍ حَلال

و أما ما وراء ذلك إلى عُشَارِ فغير مسموع و القياس لا يدفعه [29] .

أما إعراب هذه الأعداد فهي في الغالب حال كما تقدم في الأمثلة ، و قد ترد صفة ، نحو شاهدت حول الماء طيورًا مَثنَى ، وطيورًا ثُلاَثَ ، و قد تكون خبرا ، نحو : أصابع اليدين والرجلين خماسُ (بغير تنوين) .

و إذا تكرر اللفظ المعدول فإنه يعرب توكيدا لفظيا للأول ، نحو : جلس الطلاب مَثنى مَثنى أو ثُلاث ثلاث [30] .

(ب) و يمنع الاسم للوصفية و العدل إذا كان على وزن (فُعَل) ، و المقصود هنا كلمة (أُخَر) ، و هي جمع مفرده أخْرَى ، و أخْرَى مؤنث آخَرَ ، بفتح الخاء على وزن (أفْعَلَ) و معناه أكثر مغايرة و مخالفة ، فلفظ (آخَرَ) هنا هو (أفْعَل للتفضيل) ، أي اسم تفضيل و هو يستعمل في جميع حالاته بصيغة واحدة مهما كان المراد به المفرد أو المثنى أو الجمع ، تقول مثلا : المتعلم أو المتعلمة أقدر على نفع الوطن من غيرهما ، الإخوان والأصدقاء أنفع في الشدّة ، ليس بين النِّسَاء أفضلُ ، و لا أحسنُ من السَّاهراتِ على تربية أولادهنَّ ، لكن العرب تَعدل

---

[29] / ابن يعيش . شرح المفصل . ج :1 . ص : 62

[30] / انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج : 4 . ص : 223.

أحيانا عن لفظ (آخَرَ) إلى لفظ (أُخَرَ) و تمنعه من الصرف للوصفية و العدل ، نحو : سجل التاريخ لعائشة أم المؤمنين و لنساءٍ أخَرَ أثرهنّ في السّياسة، ، و الثقافة و نشر العلم [31] ، و مثل هذا قول الله تعالى : " و من كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيّام أخَرَ " البقرة / 184

قال ابن مالك [32] :

و مَنْعُ عَدْلٍ مع وصْفٍ مُعْتبَرْ في لفْظِ مَثْنَى ، و ثلاَثَ ، و أخَرْ

و وَزْنُ مَثنىَ و ثلاثَ كَهُمَـــا من واحدٍ لأربعٍ ، فليُعْلمـــــــــَا

الشرح :

أشار في هذين البيتين إلى بعض ما يمنع من الصرف لعلتين الصفة و العدل ، و أشار في البيت الثاني إلى أن أحادَ و مثنى و ثلاثُ و رُباع مسموع عن العرب ، و هو يعني بذلك أن غير هذه الأعداد إلى عُشَارَ لم يُسمع ، و إنما يقاس على هذه .

---

[31] / انظر عباس حسن . النحو الوافي . ج : 4 .ص : 224

[32] / ابن عقيل . شرح ابن عقيل ج : 2 . ص :325